شؤون اقتصادية

اعداد واشراف / أمل حزام

الهند تسدد (45 ٪) من تجارتها النفطية مع إيران بالروبية

14 أكتوبر/ متابعات :

كشف مسؤولون في هندوستان بتروليوم الهندية الحكومية أن الشركة استخدمت الروبية الهندية للمرة الأولى لدفع جزء من ثمن شحنة نفط إيرانية استوردتها في مايو/ أيار الماضي، وهي خطوة من شأنها أن تساعد نيودلهي في تصحيح الاختلال التجاري مع طهران.

وأوضح مسؤول أن شركة تكرير حكومية أخرى هي منجالور للتكرير والبتروكيماويات -أكبر مشتر هندي للنفط الإيراني- ستدفع ثمن مشتريات بالروبية يوم الاثنين المقبل.

وتعتبر الهند ثاني أكبر مشتر للنفط الإيراني بعد الصين لكنها واجهت صعوبة في إيجاد سبل لدفع ثمن النفط بعد أن أعاقت العقوبات الغربية وصول المدفوعات إلى طهران، واتفقت الدولتان في يناير على تسوية 45 ٪ من تجارتهما النفطية بالروبية.

وجرى تحويل مدفوعات هندوستان من خلال بنك خلق التركي وبنك (يو سي أو) الهندي.

وقال المدير المالي في هندوستان بتروليوم موكيرجي «هذه أول مدفوعات لنا منذ فتح هذا الباب، دفعنا 45 ٪ بالروبية و55 ٪ من خلال بنك خلق بالدولار».

وقال مصدر بالشركة مطلع على المسألة إن هندوستان دفعت 2.75 مليار روبية هندية (49.25 مليون دولار) إلى إيران من خلال بنك (يو سي أو) وستين مليون دولار من خلال بنك خلق.

وأشارت تقارير إلى أن واردات الهند من النفط الخام الإيراني تراجعت بنحو 34 ٪ في أبريل الماضي مقارنة بمارس/آذار السابق، وهي نسبة فاقت التوقعات وتعد مؤشرا واضحا على أن نيودلهي تخفض إمداداتها من البلد الرازح تحت نير العقوبات الغربية.

وتقول نيودلهي إن انخفاض الواردات النفطية من إيران يأتي نتيجة قرار تتخذه المصافي وشركات النفط المستوردة للخام الذي يستند إلى اعتبارات تجارية ومالية وتقنية.

المدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية لـ 14 أكتوبر :

تزويد الطائرات بالوقود (التربين) من مهام الشركة بكافة مطارات الجمهورية

التقطعات في طرق ناقلات المشتقات النفطية ضاعفت تكاليف النقل إلى المستهلك

كلفة المشاريع المقرة للعام الاستثماري 2012م بلغت (2.318.494.000) ريال

تقوم شركة النفط اليمنية بدور وطني وحيوي مهم في نطاق تموين السوق المحلية بالمنتجات البترولية وتوابعه من (نقل، تخزين، توزيع) إلى محطات البيع المباشر (المرافق والمنشآت والمصانع الاقتصادية) مثل مصانع الإسمنت ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والمؤسسات الخدمية منها والعسكرية على مستوى محافظات الجمهورية منذ قيام الوحدة في مايو عام 1990م حيث تم دمج شركة (النفط الوطنية) في جنوب الوطن و(شركة النفط) في شمال الوطن تحت اسم شركة (توزيع المنتجات النفطية) و المعروفة حاليا باسم شركة النفط اليمنية .

لقاء/ أمل حزام المذحجي

وتعد شركة النفط اليمنية إحدى وحدات المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز التابعة لـوزارة النفط والمعادن وتتمتع بحق الامتياز في عملية تموين السوق المحلية بالمواد ومنح التراخيص لإقامة محطات الوقود لتغطية كافة احتياجات السوق المحلية من المشتقات النفطية (بنزين - بنزين سوبر – ديزل – كيروسين– مازوت) .

وأوضح الأخ / منصور علي البيطاني المدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية في لقاء مع (14أكتوبر) أن أهم إنجازات الشركة خلال الفترة السابقة تقييم أصول الشركة ورفع رأسمالها من خلال التنسيق مع الجهات المختلفة في المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز والجهاز المركزي ووزارة المالية لإعادة النظر بتقييم أصول الشركة بما تملكه من أراض ومنشآت ومحطات ومبان وأسطول وتعزيز رأسمال الشركة إلى نحو (42) مليار ريال وفق التقييم العادل لأصول الشركة بطريقة علمية ومنهجية ما عزز دورها كشركة وطنية ناجحة في البلد مشيراً إلى أن إجمالي مبيعات الشركة بلغ من المواد البترولية خلال العام 2010 حوالي (7) ملايين طن محققة لخزينة الدولة إيراداً بقيمة (400) مليار ريال تقريبا تشمل استهلاك القطاعات المختلفة (النقل، الصناعة، الزراعة، الكهرباء، الثروة السمكية النفطية والاستخراجية-الخدمية والإنشائية) مؤكداً أن الشركة تقوم من ضمن مهامها بتزويد الطائرات بوقود الطيران (التربين) من خلال وحدات تموين الطائرات بكافة مطارات الجمهورية.

وأضاف أن الإدارة العامة في الشركة تتكون من أربعة عشر فرعاً وتغطي احتياجات جميع محافظات الجمهورية من خلال شراء المواد البترولية من شركة مصافي عدن وشركة التكرير بمصفاة مأرب، وتزويد محطات الوقود التابعة للوكلاء البالغ عددها نحو (2300) محطة بكافة احتياجاتها من المشتقات النفطية، وتشغيل (2500) ناقلة تابعة للقطاع الخاص مساهمة منها في دعم المجتمع للحد من البطالة، مضيفاً: «وتم إعادة هيكلة الشركة مؤخراً بما يتناسب مع حجم نشاطها لتمكينها من الوصول إلى مصاف الشركات العالمية ومواكبة التطورات التكنولوجية ، وتأسيس شبكة معلومات تربط الإدارة العامة بفروعها لتسهيل تدفق البيانات بين المستخدمين تمهيدا لربط المركز الرئيسي بالفروع المختلفة للشركة لتحقيق خدمة أفضل للعملاء».

عمالة الشركة تصل إلى حوالي (5000) موظف

وأوضح المدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية « ان الشركة تمتلك طاقة تخزينية تقدر بنحو (260) ألف طن تتوزع على سبع منشآت تموينية (خمس منشآت على البحر ، ومنشأتين بريتين) مزودة بمنظومة أمن وسلامة حديثة لحمايتها من الحرائق والحد من آثار التلوث البيئي، وأسطول نقل مكون من (170) ناقلة تقوم بنقل المواد البترولية إلى محطاتها الخاصة التي تصل إلى (50) محطة والمصالح الحكومية في مختلف محافظات الجمهورية مشيراً إلى أن عمالة الشركة تصل إلى حوالي (5000) موظف يتوزعون على المقرات والمنشآت التموينية والمحطات المملوكة للشركة،و إيماناً من الشركة بأهمية الإنسان كعنصر رئيسي في الدفع بعملية التنمية والرقي بمستوى أداء النشاط سعت جاهدة إلى تأهيل العنصر البشري من خلال وضع برامج تدريبية في مختلف المجالات الإدارية والمالية والفنية ومجالات الكمبيوتر واللغة الإنجليزية ودورات في الأساليب الحديثة في التخطيط والإحصاء حيث تم تدريب (800) موظف في عام 2010م في دورات داخلية وخارجية، مؤكداً أن الشركة تمتلك كادراً فنياً مؤهلاً ومهندسين متخصصين ما مكنها من البدء في التنفيذ الذاتي لبعض المشاريع المهمة كبناء المحطات النموذجية وصيانة المنشآت التموينية، الأمر الذي أدى إلى تخفيف النفقات وتجنب تلكؤ بعض المقاولين الأمر الذي كان يمثل عقبة لدى الشركة في تنفيذ المشاريع وفق الجداول الكمية والزمنية للمشروع، علماً أن الشركة تنتهج شعار (الصحة-الأمان–البيئة) إيمانا منها بأهمية الحفاظ على البيئة حيث عملت على توفير البنزين الممتاز الخالي من الرصاص في محطاتها الخاصة.

توفير الطاقة التخزينية

وقال منصور البيطاني في حديثه: « إن الشركة تعتمد في نشاطها على دورها الاستراتيجي في توفير الطاقة التخزينية التي تقدر بحوالي (260) الف طن عبر منشآتها التموينية المنتشرة في العديد من محافظات الجمهورية التي حققت، بفضل اهتمام الشركة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية الخاصة ببناء الخزانات الجديدة وصيانة القائمة منها، رفع الطاقة التخزينية لمواجهة الاختناقات التموينية ولتسهيل مهمة التوزيع وضمان احتياجات المستهلك اليمني بحكم تنوع وثراء أنشطة الشركة وارتباطها الوثيق بالأنشطة الاقتصادية والتجارية، مؤكداً أن الشركة تمكنت من توفير أسطول نقل مكون من (170) قاطرة ومقطورة إضافة إلى تسع ناقلات لمادة التربين (وقود الطيران)، والى زيادة أسطولها بشراء عدد من الناقلات والمقطورات مستقبلاً.

وأضاف أن إجمالي مبيعات الشركة من المواد البترولية وصل خلال العام 2010 حوالي (7) ملايين طن محققة لخزينة الدولة إيراداً بقيمة (400) مليار ريال تقريبا تشمل استهلاك القطاعات المختلفة (النقل، الصناعة ، الزراعة، الكهرباء ، الثروة السمكية، النفطية والاستخراجية، الخدمية والإنشائية).

أما بالنسبة للمعوقات والمصاعب فركز البيطاني على الازمة السياسية التي وقفت عائقاً أمام نشاط الشركة خلال العام 2011 م والحالة الأمنية التي ألقت بظلالها على كافة الأنشطة الاقتصادية في البلد، وما نجم عنها من تقطعات في طرق ناقلات المشتقات النفطية الأمر الذي ضاعف تكاليف أجور نقل المشتقات النفطية إلى المستهلك ، التزاما من الشركة بواجبها الوطني والمسئولية الملقاة على عاتقها والمتمثلة بتأمين احتياجات المشتقات النفطية، وقلة الكمية الواردة إلى الشركة من المشتقات النفطية من المصدرين الرئيسيين في البلد المتمثلين بمصفاتي عدن ومأرب نتيجة قطع أنبوب النفط الخام والتقطعات القبلية.

وأضاف انه رغم المعوقات والمصاعب في عام 2011م إلا أن الشركة بذلت جهوداً جبارة واتخذت خطوات مدروسة مبنية على رؤية ومنهجية حتى تحدث نقلة عمل نوعية تدعم الشركة في التطلع الى آفاق رحبة تمكنها من التنافس والاستمرار في التطور من خلال تبني أجندة واضحة تساعدها في تحقيق العمل على زيادة القدرة الاستيعابية لمنشآت الخزن بالشركة من خلال بناء منشآت خزن جديدة وتوسعة المنشآت القائمة، والعمل على التوسع في إقامة المحطات النموذجية في كافة أنحاء الجمهورية، والاستمرار بتعزيز قدرة الشركة برفدها بأسطول نقل متميز وحديث والعمل على إنشاء ورش مركزية حديثة لصيانة المركبات والأجهزة والمعدات، والدخول في شراكات إستراتيجية مع شركاء محليين أو أجانب لتطوير عمل الشركة، وإحداث نقلة عمل نوعية على الصعيد الإداري من خلال إعادة هيكلة الشركة والعمل على إعداد اللوائح اللازمة والمنظمة لكافة أعمالها، واستكمال إنشاء المباني الخاصة بالشركة مع التوسع في نشاط الشركة والعمل على تطوير وتأهيل العنصر البشري والإهتمام به لما لذلك من دور كبير في تطوير أساليب العمل في الشركة.

واختتم البيطاني بالقول: ان إجمالي كلفة المشاريع المقرة للعام الإستثماري 2012 م بلغ (2,318,494,000) ريال موزعة على (15) مشروعاً في مختلف البرامج الإستثمارية للشركة مؤكداً ان الشركة تمكنت مؤخراً من الحصول على وكالة شركة (جلباركو) العالمية للطرمبات، وتسعى خلال الأعوام القليلة القادمة إلى تنويع أنشطتها في قطاع الزيوت في السوق المحلية، و التوسع في بناء المحطات النموذجية، وتحديث منشآتها وصيانة القائمة منها، وبناء مبان خاصة في بعض فروع الشركة، والبحث عن فرص إستثمارية جديدة في ظل توجهات الحكومة نحو تشجيع الإستثمار وبالذات في المجالات النفطية.

نافذة

التنافس التجاري العادل.. وعدم حظر المنتجات الأجنبية

أمل حزام المذحجي

أنشئت منظمة التجارة العالمية عام 1990م وأصبح مقرها في جنيف وكان أساس إنشائها اتفاقية (الجات) التي عقدت في 1949م حول التعرفة والتجارة بعد عقد عدد من الجولات التفاوضية و التي شملت العديد من الاتفاقيات إضافة إلى اتفاقية (الجات) المعنية بالجوانب التجارية منها (السلع، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية) وحاليا يبلغ عدد أعضائها (156) عضواً.

وحسب تصريح عدد من الاقتصاديين والمحللين والخبراء في مجال الاقتصاد « أن هذه المنظمة تضم معظم دول العالم ماعدا 3 ٪ من الدول غير منضمة، علماً أن دولة روسيا العظمى كانت من الدول الكبرى غير المنضمة وقررت أخيراً الانضمام لتصبح (157) عضواً وتليها دولة فانوتو لتصبح (158) عضواً، وتأمل اليمن اليوم أن تصبح العضو (159) أو (160) بعد دولة لاوس التي أيضا قدمت أوراقها للانضمام إلى هذه المنظمة.

وتتضمن المنظمة حقوقاً والتزامات تنقسم إلى شقين أساسيين الأول متعلق بالإصلاحات التشريعية للتوافق مع أحكام مرتبطة بالتقييم الجمركي والمواصفات والمقاييس وحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات وحماية حقوق الملكية الفكرية والشق الآخر يتعلق بنفاذ السلع إلى الأسواق المحلية.

وستستفيد اليمن بالانضمام إلى المنظمة بالنفاذ إلى أسواق (156) دولة عضواً في المنظمة مع مزايا عديدة كونها إحدى الدول الأقل نمواً وتضمن دخول المنتجات اليمنية إلى بعض الأسواق دون تعرفة جمركية، والحصول على بعض المساعدات الفنية لتأهيل الجهات ذات العلاقة، ومن جهة أخرى يمكن لليمن المشاركة في الجولات التفاوضية القادمة التي ستمنحها فرصة المساهمة في مراجعة وصياغة أحكام و اتفاقيات بالمشاركة مع مجموعة الدول الأقل نمواً منها الدول العربية، ما سيشجع المستثمرين على الاستثمار في اليمن من خلال الشفافية في الإجراءات المتبعة وعدم التمييز فيما بين المستثمرين ما سيتيح لهم التخطيط للمستقبل حسب الاتفاقية دون عرقلة أو تغييرات أو عوائق بسبب وجود ثوابت وأحكام متفق عليها مسبقاً علمياً وقانونياً ولا يمكن كسرها.

والنقطة الهامة التي ستدعم اقتصاد اليمن من خلال التعامل مع أحكام محددة تتيح للدول الأعضاء وخاصة الأقل نموا حماية منتجاتها المحلية وفقاً لضوابط معينة و عدم حظر المنتجات الأجنبية في الدخول إلى الأسواق المحلية بأسلوب شفاف يشجع التنافس التجاري العادل ويتيح للمستهلك اليمني حرية الاختيار والاستفادة من المنتجات بما يناسبه في اختياراته، ما سيؤدي إلى ظهور خدمات تجارية في مجالات (الاتصالات، والبنوك) وغير ذلك من خدمات أخرى ستلبي احتياجات المواطن بالحصول على خدمات ذات كفاءات عالية ستنعكس بصورة ايجابية على الاقتصاد الوطني.

وتناقضت الآراء حول أهمية انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية، وخاصة صغار التجار وغيرهم من المواطنين البسطاء الذين يعتمدون على تجارتهم العشوائية لتلبية احتياجاتهم اليومية من (أكل ، شرب، غذاء، إيجار، وعلاج) وغير ذلك من احتياجات أخرى يحتاج لها المواطن في معيشته اليومية في ظل غياب الحكم الرشيد، والأمن، والاستقرار، والضمان الاجتماعي، والصحي في بلادنا اليوم.

وهنا نعلم ضرورة مواكبة التطورات العالمية للنهضة باقتصاد البلاد.

ولكن أتساءل هل يدخل المواطن البسيط ضمن خطط الدولة الكبرى في كيفية حمايته لان الإنسان يعتبر الثروة العظمى التي تمتلكها الدولة؟